

**تأثير الانفاق الحكومي والضرائب في الرقم القياسي
للاسعار في العراق للمدة (1995-2010)
The Impact Of Government Spending ,
And Taxes And In The Index Of
Consumer Prices In Iraq For The Period
Of (1995- 2010)**

المدرس سميرة فوزي شهاب

الملخص

أهتم هذا البحث بإلقاء الضوء على الانفاق الحكومي والضرائب وأثرها في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق للمدة من (1995- 2010) من خلال الوقوف على واقع الانفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) من اجمالي الانفاق الكلي ، وكذلك واقع الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) من اجمالي الحصيلة الضريبية، وتحديد أثر كلاً من الانفاق الكلي والضرائب في الرقم القياسي للأسعار من خلال تقدير نموذج الدالة التي تعبر عن تلك العلاقة باستخدام معادلة الانحدار المتعددة وباعتماد على برنامج spss في تفسير النتائج. وتم التوصل الى استنتاجات عديدة كان من أهمها بأن الاتفاق الحكومي يمارس تأثيراً معنوياً على الرقم القياسي في حين لاتمارس الضرائب ذات التأثير، وتوصل البحث الى مجموعة من المقترحات كان من أهمها ضرورة وضع الخطط والبرامج وبالشكل الذي يساهم في تخفيض الانفاق الحكومي أولاً والضرائب ثانياً على الرقم القياسي للأسعار نظراً للتأثير الكبير لكل من الانفاق الحكومي والضرائب على الاسعار .

Abstract

Find interested shed light on government spending, taxes and their impact on the index of consumer prices in Iraq for the period from (1995- 2010) by standing on the reality of government spending (consumption and investment) of the total overall spending, as well as the reality of taxes (direct and indirect) of the total tax proceeds, and determine the impact of both total spending and taxes in the price index by estimating function model that expresses that relationship by using multiple regression equation and relying on spss program in interpreting the results.

Was reached many conclusions was the most important that the Intergovernmental Agreement exercised significant effect on the index while not practiced with the effect of taxes, and research found a set of proposals among which was the need to develop plans, programs and form in which it contributes to the reduction of government spending first and tax second to figure index of prices due to the large impact of both government spending and taxes on prices.

المقدمة

شهدت السنوات الاخيرة استخدام متزايد للاساليب والطرق الاحصائية في قياس وتحليل الظواهر الاقتصادية ، وتعتبر الارقام القياسية للأسعار احد المؤشرات المهمة للتضخم الاقتصادي الذي يستلزم بالضرورة إخضاع الظاهرة الى المزيد من التحليل من أجل الوصول الى نتائج دقيقة وكفوة تعمل باتجاه الحد من الآثار السلبية لظاهرة ارتفاع الاسعار.

فدراسة العوامل المؤثرة على الرقم القياسي للأسعار باستخدام الاساليب الاحصائية سيساهم حتماً في معالجة الكثير من الظواهر التي تؤثر على مستويات المعيشة وبالتالي وضع الخطط والبرامج والسياسات اللازمة للحد من تأثير الارقام القياسية للأسعار.

المبحث الاول - الاطار العام للبحث

- 1-أهمية البحث:- تحتل الارقام القياسية ومعدلات التضخم أهمية كبيرة من خلال تأثيرها على المستويات المعيشية.
- 2-مشكلة البحث:- تنطلق مشكلة البحث من التأثير الكبير الذي من الممكن أن يمارسه كل من الانفاق الحكومي والضرائب على مستويات الاسعار في العراق.
- 3-فرضية البحث:- يمارس كلاً من الانفاق الحكومي (الاستثماري والاستهلاكي) والضرائب (مباشرة وغير مباشرة) تأثيراً معنوياً على الرقم القياسي للأسعار في العراق.
- 4-أهداف البحث:- يهدف البحث الى تحقيق الاهداف التالية :-
 - أ- الوقوف على واقع الانفاق الحكومي (الاستثماري والاستهلاكي) في اجمالي الانفاق الكلي .
 - ب- الوقوف على واقع الضرائب (مباشرة وغير مباشرة) من اجمالي الحصيلة الضريبية .
 - ج - تحديد اثر كلاً من الانفاق الحكومي والضرائب في الرقم القياسي للأسعار من خلال معادلة الانحدار المتعدد من أجل تحديد العلاقة الوثيقة بين الرقم القياسي للأسعاروالإنفاق الحكومي من جهة والضرائب من جهة أخرى.
- 5- اساليب البحث:- لغرض تحقيق أهداف البحث يتم الاعتماد على:-
 - 1-الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي المستند الى البيانات والإحصاءات المتاحة بقصد الوصول الى النتائج المطلوبة.
 - 2-الاعتماد على برنامج (spss) في تفسير النتائج اذا استعملت الاساليب الاحصائية التالية:-
 - 1-معامل الارتباط :- R: لقياس العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
 - 2-معامل التحديد:- R^2 : لتحديد التأثيرات بين المتغير المستقل التابعة.
 - 3-أختبار T لأختبارمعنوية معامل الارتباط ومعنوية معامل الانحدار .
 - 4-أختبار (F) F- test: لقياس معنوية أثر العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في البحث فاذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية فهذا يعني أن المتغيراتالمستقلة ذات أثر معنوي على المتغيرات التابعة، أما اذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية فهذا يعني أن المتغير المستقل ليس لها أثر معنوي على المتغيرات التابعة.
 - 6- الحدود المكانية للبحث :- من أجل تحليل العلاقة بين الرقم القياسي للأسعار من جهة والانفاق الحكومي والضرائب من جهة أخرى اتخذت الدراسة في العراق حدود مكانية لها ومن المدة الزمنية (1995-2010) بعداً زمنياً لها.
 - 7- هيكلية البحث:- من أجل الوصول الى اهداف البحث وأثبت فرضيته فقد تضمنت الجوانب الأتية:-

المقدمة

المبحث الأول:- الاطار العام للبحث

المبحث الثاني:- الجانب النظري

أولاً:- التطور التاريخي للنفقات

ثانياً:- مفهوم النفقة وأركانها وتقسيماتها في العراق

ثالثاً:- الاطار المفاهيمي للضرائب وخصائصها

رابعاً:- الضريبة في الدول النامية (النامية والمتقدمة)

خامساً:- النظام الضريبي في العراق

سادساً:- الارقام القياسية " مفهومها وفوائدها وانواعها"

المبحث الثالث:- الجانب العملي

أولاً:- تطور الاتفاق (الاستهلاكي والاستثماري) ونسبهما الى الاتفاق الكلي في العراق

ثانياً:- تطور الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) ونسبهما الى حصيله الضرائب في العراق

ثالثاً:- تطور الارقام القياسية في العراق

رابعاً:- تحليل علاقة الاتفاق الحكومي والضرائب بالارقام القياسية للأسعار في العراق

المبحث الرابع:- الاستنتاجات والتوصيات

المصادر

أولاً:- التطور التاريخي للنفقات العامة

النفقات لها مكانه خاصة في نطاق دراسة المالية العامة وأرتبط هذا الدور بتطور دور الدولة .وتعتبر وسيلة لإشباع الحاجات العامة . فالنفقات العامة حسب التقليديون بحثوها في كتابهم من زاوية قانونية فأهتموا بتجديدها وإجراء صرفها والرقابة عليها، وتحديد الحجم الكافي للنفقات العامة واحكام الرقابة على هذا الاتفاق حتى لا يزيد العبء على المواطنين ولم يهتموا بتوزيع هذه النفقات على (الاتفاق ، التعليم،الدفاع) لأنها هي ليست مشكلة مالية بل مشكلة سياسية ادارية.

أما المفهوم الحديث للنفقات العامة فتطور النفقة بالمفهوم الحديث يعود الى تطور علم المالية العامة وتغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية. وهي ليست نفقة محايدة بل لها دور ايجابي تستطيع الدولة بواسطتها تحقيق اهداف معينة وأثار محدودة.(www.e.campus.ufc.dz/coursT.../htm).

ثانياً:- مفهوم النفقة وأركانها وتقسيماتها في العراق

موضوع النفقات العامة نالت أهتماماً منذ مدة طويلة لتأثيرها في النشاط الاقتصادي، وتعددت التعاريف التي

تبين من خلالها مفهوم النفقة العامة.

" مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية أو احد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة .(الجمال،2007،ص183)،

وعرفها آخرون " مبلغ نقدي يدفع بواسطة خزانة عامة لأشباع حاجة .(بركات وآخرون،1986،ص61). (Mithani,1998,p221)

وعليه يمكن أن ندرج التعريف الكامل للنفقة العامة " المبلغ الذي تصرفه الدولة لتقديم الخدمات الى المواطنين أولشراء السلع لكي تتمكن من تقديم خدماتها او المساعدة الى فئة من فئات المجتمع او لإقامة المشاريع الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . (العلي، 2002، ص36) .

ومن التعاريف تبين بأن الاتفاق العام يضم أركان رئيسية وهي:- (محزري، 2005، ص67) .

- النفقة العامة مبلغ نقدي.
- اصدارها من الدولة أو أحد هيئاتها العامة.
- تحقق نفع عام، فالنفقات التي لا تشبع حاجة عامة ولا تعود بالنفع العام على الافراد لا تعتبر نفقة عامة وتبريرهم لهذا الشرط بأن الافراد يتساوون جميعاً في تحمل الاعباء العامة (الضرائب) ومن ثم يتطلب مساواتهم في الانتفاع من النفقات العامة للدولة.

وتقسم النفقات في العراق الى نوعين:-

- أ- نفقات جارية:- تشمل على ما تقوم به الدولة من انفاق عام يستهدف تيسير ادارتها والحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات وذلك لإشباع الحاجات الجارية. وتتمثل بالنفقات التي تدفع المرتبات والاجور والمخصصات الاخرى ونفقات البضائع والخدمات والتحويلات الجارية بما فيها رواتب المتقاعدين والضمان الاجتماعي والمدفوعة نقداً او الصادرة عيناً ودفع الفوائد والتحويلات العينية.
- ب- النفقات الاستثمارية (الرأسمالية):- وتتمثل بالنفقات التي تخصصها الدولة للحصول على المعدات الرأسمالية اللازمة لزيادة الانتاج السلعي وزيادة الخدمات العامة . (داود، 2010، ص142) .

ثالثاً:- الاطار المفاهيمي للضريبة وخصائصها

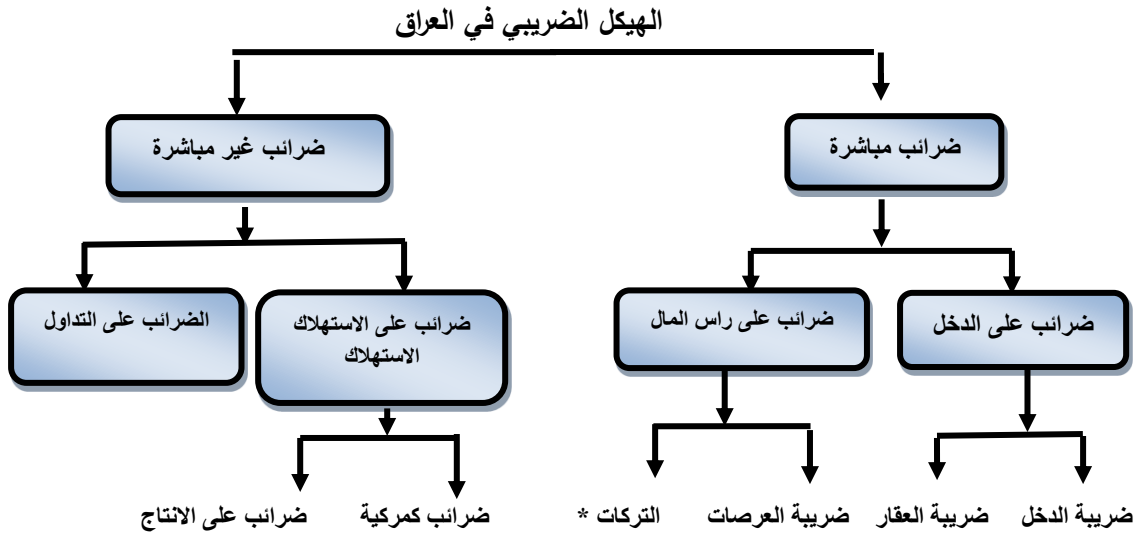
تلعب الضريبة دوراً مهماً في تحقيق أهداف الخطة القومية والمالية والاقتصادية وهي اداة من ادوات السياسة المالية العامة بسبب الاثار التي تتركها الضريبة على مختلف مستويات الاقتصاد " الانتاجية والاستهلاكية والتوزيعية" . (غناية، 1998، ص70) .

- فالمفهوم اللغوي:- الضريبة في اللغة الصوف أو القطن ينفش ثم يدرج ويشد بخيط ليغزل فهي ضرائب، والضريبة ما حرّيته بالسيف، والضريبة الخليفة، ينال خلف الانسان على الضرائب شتى والضريبة الوظائف والايجاب فيقال " ضرب عليهم الاوتاد ضرباً اوجبها عليها" (الكرعوي، 2010، ص47) .
- المفهوم التقليدي:- مبلغ من النقود تجتبيه الدولة جبراً من الافراد دون مقابل، وذلك بقصد تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الاهداف التابعة من مضمون فلسفتها السياسية. (S.Nimeiri, 1974, p12) (العلي، 2002، ص169) .

- المفهوم الحديث:- استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على الاشخاص الطبيعيين والاعتيايين وفقاً لقدراتهم التكيفية بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الاعياء العامة ولتحقيق تدخل الدولة. (الخطيب، 1992، ص3) .

ومن التعاريف يتضح خصائص الضريبة:-

- الضريبة التزام نقدي
- الضريبة فريضة جبرية
- الضريبة تفرض بلا مقابل
- الضريبة تفرض من قبل الدولة
- تهدف الضريبة تحقيق منفعة عامة



المصدر: www.mof.gov.iq > Research And studies

* ضريبة التركات ملغاة بموجب رقم 22 لسنة 1994

المصدر :-

ويمكن التمييز بين النوعين من الضرائب (المباشر وغير المباشر) .

وفق المعايير المدرجة في الجدول (1)

- معيار الاداري
- معيار ثبات وعاء الضريبة
- معيار القدرة التكيفية
- معيار نقل عبء الضريبة

جدول (1) اساس التمييز بين الضرائب (المباشرة وغير المباشرة)

المعايير	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
1- المعيار الاداري	- مدى توفر المعلومات التفصيلية عن المكلفين عند فرض الضريبة وتحصيلها فإذا كانت المعلومات محفوظة لدى السلطة المالية بسجلات كانت الضريبة مباشرة.	- مدى توفر المعلومات التفصيلية عن المكلفين عند فرض الضريبة وتحصيلها فإذا كانت المعلومات محفوظة لدى السلطة المالية بسجلات تكون الضريبة غير مباشرة.
2- معيار ثبات وعاء الضريبة	- يستند هذا المعيار الى ثبات المادة الخاضعة للضريبة فإذا كانت ثابتة (كضريبة الدخل ، العقار).	- إذا كانت الضريبة لا تراعي المقدرة التكيفية اعتبرت ضريبة غير مباشرة.
3- معيار نقل عبء الضريبة	- تعد الضريبة مباشرة إذا لم يتمكن المكلف من نقل عبئها.	- تعد الضريبة غير مباشرة إذا تمكن المكلف من نقل عبئها الى الامام او الخلف.

هذا الجدول من عمل الباحثة بالاستناد الى المصادر

- (الجنابي ، 1995 ، ص176)

- (حشيش ، 1984 ، ص164)

رابعاً:- الضريبة في الدول (المتقدمة والنامية)

تحتل الضريبة في البلدان المتطورة (المتقدمة) مركزاً قوياً في اقتصادياتها وهي وسيلة مفضلة لتدخل الحكومة في آلية السوق، ويوجد مجموعة من العوامل في بنية الاقتصاد المتطور التي يرجع اليها الدور الفعال للضريبة وهي:-

- مردودات القطاعين (الصناعي ، والتجاري) اكبر من مردودات القطاع الزراعي وتحتل الجزء الاكبر من الدخل القومي في البلدان المتطورة.
- اليد العاملة اكثر انتاجية لأنها متخصصة ومهيأة بشكل جيد للإنتاج بالإضافة الى أن متوسط دخل الفرد لهذه الطبقة مرتفع نسبياً لأنه يشكل شريحة ضريبة جيدة ذات مردود عالٍ.
- التنسيق الجيد بين أجهزة الدولة والادارة الضريبية يؤدي الى اعطاء افضل الايرادات للدولة وتحقيق نجاح النظام الضريبي في البلدان المتقدمة.
- اما بخصوص الضريبة في البلدان النامية فنختار ما يلي:-
- الحصيللة الضريبية تكون ضعيفة بسبب ضعف الدخل الفردي والنشاطات الاقتصادية تكون تقليدية تحتاج الى تشجيع والى اعفاءات ضريبية.
- عدم الانسجام في التشريع الضريبي في البلدان النامية وهي الاسس المشوهة في التشريعات الضريبية المطبقة في الدول المتقدمة والتي لا تتسجم مع معطيات اقتصاديات الدول النامية (www.drzidan.com) .

خامساً:- النظام الضريبي في العراق

النظام الضريبي في العراق يجمع بين الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) فالضرائب المباشرة تفرض على الدخل بموجب ضريبة الدخل وعلى دخل العقار بموجب ضريبة العقار وعلى رأس المال بموجب ضريبة العرصات. اما الضرائب غير المباشرة ومن أهمها الضريبة الكمرية تفرض على وصول السلع المستوردة الى داخل الدولة، وضرائب الانتاج تفرض على إنتاج السلع ، والضرائب على التداول والتصرفات تفرض بمناسبة تداول وانتقال الاموال من ملكية شخص الى شخص آخر.

سادساً:- الارقام القياسية مفهومها وفوائدها وانواعها

هي طريقة مختصرة لوصف المتغيرات الاقتصادية وهي كثيراً ما تستعمل لوصف التغير في الاسعار او الكميات او القيمة مع الزمن . (ابو صالح ، 2007، ص239)

- فوائد الارقام القياسية :-

- 1- التعرف على الاحوال الاقتصادية من خلال مقارنة ارقام الاسعار بغيرها من الارقام¹
- المشهداني والدليمي، 1985، ص6)
- 2- تحليل العوامل التي تساهم في تغير الظاهرة فنتبين مدى مساهمة كل هذه العوامل في ادارات التغير الكلي.
- 3- الرقابة على تنفيذ الحفظ. (www.Faculty.mu.edu)

- انواع الارقام القياسية:-

1-الارقام القياسية البسيطة :- (ابو صالح ،2007، ص242)

تعتمد هذه الارقام في تركيبها على قيمة ظاهرة او قيم ظواهر (متغيرات) في أزمنة او اماكن مختلفة ، ويمكن حسابها بطريقتين:-

أ- الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار .

ب- الرقم القياسي النسبي البسيط للأسعار .

الرقم القياسي التجميعي البسيط للأسعار:- هي نسبة مجموع اسعار هذه السنة في سنة أخرى (تسمى سنة الاساس .

 P_o سعر السلعة في سنة الاساس P_n سعر السلعة في سنة المقارنة

(a) IP الرقم القياسي التجميعي للأسعار (a) تدل على التجميعي .

(aggregate)، (p) تدل على الاسعار price.

أ- الرقم القياسي التجميعي للأسعار هو :-

$$IP (a) = \frac{\sum P_n}{\sum P_o} \times 100$$

ب- الرقم القياسي النسبي البسيط للأسعار :- الوسط الحسابي للأرقام القياسية للسلع ، اي ايجاد الرقم القياسي لكل سلعة ثم الوسط الحسابي لهذه الارقام القياسية.

$$IP (r) = \frac{1}{m} \sum \frac{P_n}{P_o}$$

حيث

m عدد السلع

(r) تدل على النسبي البسيط

(p) تدل على الاسعار price.

ثانياً:- الارقام القياسية المرجحة

توجد عدة صيغ رياضية لاحتساب الرقم القياسي الترجيحي ويفضل على الارقام القياسية البسيطة لأنها تميز بين اسعار السلع الداخلة في تكوين الرقم القياسي تبعاً لأهميتها تعامل اسعار السلع معاملة واحدة ومن هذه الصيغ هي :-

أ- طريقة لاسبير Lasperys Method :- (ابو صالح ،2007، ص247)

وتتلخص الطريقة باستعمال الكميات المستهلكة والقيمة النقدية للكميات المستهلكة في سنة الاساس

كأوزان للأسعار المواد الداخلة في حساب الرقمين القياسيين التجميعي والنسبي على التوالي.

رقم لاسبير التجميعي للأسعار

$$IP (L) = \frac{\sum P_n Q}{\sum P_0 Q_0} \times 100$$

حيث

 P_0 = اسعار سنة المقارنة P_n = اسعار سنة الاساس Q_0 = الكميات المستهلكة في سنة الاساس L = يدل عللا لاسبير

رقم لاسبير النسبي للأسعار

$$IP (rL) = \frac{\sum P_n \times W_0 \times 100}{\sum P_0}$$

 rL = رمز يدل على لاسبير النسبي

$$\sum P_n Q = W_0$$

$$\sum P_0 Q_0$$

ب- طريقة باش - The paasche

- رقم باش التجميعي للأسعار هو نسبة ما تنفقه في سنة المقارنة الى ما تنفقه في سنة الاساس لكل جميع السلع اذا اردنا استهلاك نفس كميات سنة المقارنة .

حيث أن

$$IP (p) = \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} \times 100$$

 P_n = اسعار سنة المقارنة P_0 = اسعار سنة الاساس Q_n = الكميات المستهلكة في سنة المقارنة P = تدل على باش

رقم باش النسبي للأسعار

$$IP (r_p) = \frac{\sum P_n \times W}{\sum P_0} \times 100$$

ج - الرقم القياسي الامثل " الرقم الامثل لفيشر " Fishers Idea Index

الرقم الامثل لفيشر = $\sqrt{\text{رقم لاسبير} \times \text{رقم باش}}$

المبحث الثالث :- الجانب العملي

أولاً:- تطور الانفاق الحكومي في العراق :-

الانفاق الحكومي هو احد المرتكزات الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية واصبحت ظاهرة تزايد النفقات العامة للدولة ظاهرة طبيعية على اختلاف نظمها وسبب هذا التزايد وتطور الحاجات العامة وتزايد السكان والوعي الاجتماعي وزيادة الدخل القومي، وتدخل الدولة بالمشاريع الاقتصادية والتي تعتبر ضرورية لعملية البناء التحتي للاقتصاد.

والجدول (2) يبين فيه تطور الانفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) خلال الفترة(1995- 2010) فالفترة من (1995- 2000) اذا بلغت اعلى نسبة من الانفاق الاستهلاكي من الانفاق الكلي لفترة التسعينات وتراوحت (93.3%) عام 1996 ويعود هذه الزيادة الى ظروف الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بموجب قرار مجلس الامن المرقم (687) مما ادى الى انخفاض المعروض من السلع وزيادة الطلب الكلي وبروز موجه التضخم وصاحبها ارتفاع في المستوى العام للأسعار. إضافة الى اعتماد سياسة دعم الاسعار وخاصة فيما يتعلق بشراء مواد وبيع البطاقة التموينية بالأسعار الجارية في السوق العالمية وتوزيعها على الشعب بأسعار مغرية .

جدول (2)

الانفاق (الاستهلاكي والاستثماري) ونسبتهما الى الانفاق الكلي للعراق للمدة (1995 - 2010)

السنة	الانفاق الاستهلاكي (مليون دينار) 1	الاستهلاك الاستثماري (مليون دينار) 2	الانفاق الكلي 3	نسبة 3/1 %	نسبة 3/2 %
1995	605840	84943	690783	87.7	12.3
1996	506102	36439	542541	93.3	6.7
1997	534095	71707	605802	88.2	11.8
1998	824705	95796	920501	89.6	10.4
1999	831592	201960	1033552	80.5	19.5
2000	1151663	347037	1498700	76.8	23.2
2001	1490866	578861	2069727	72.0	28.0
2002	1762683	755602	2518285	70	30
2003	4614080	287881	4901961	94.0	5.9
2004	27597167	3924260	31521427	87.5	12.4
2005	27066124	3765018	30831142	87.8	12.2
2006	35046573	5276827	40323400	86.9	13.1
2007	29848652	3696491	33545143	88.9	11.1
2008	49027880	10375493	59403373	82.5	17.5
2009	41691161	92272000	50963161	81.8	18.1
2010	54148081	15017442	69165523	78.2	21.1

المصدر :- من اعداد الباحثة بالاعتماد

- وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب

- الفترة (2009-2010) من موقع الانترنت www.imniglnetlview

وفي عام 2000 نلاحظ انخفاض نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق الكلي بلغت (76.8) وارتفاع نسبة الانفاق الاستثماري ليشكل نسبة (23.2 %) قياساً بالسنوات السابقة وهذا الانخفاض في نسبة الانفاق الاستهلاكي يعود الى الاجراءات المتخذة من قبل الحكومة بعد عام 1995 والمتعلقة بتخفيض حجم الانفاق وبعد الاحتلال للعراق سنة (2003) قامت الدولة بزيادة رواتب الموظفين وتغيير سلم الرواتب مما انعكس على الانفاق الحكومي ليبلغ (69165523) مليون دينار عام 2010 .

ونسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق الحكومي (78.2%) والانفاق الاستثماري (21.%) للأنفاق الكلي.

من خلال هذا التطور يمكن أن ندرك بأن الانفاق قد زاد بشكل كبير وتشير بعض الدراسات الى أن وصف هذه الحالة وفق معطيات الاقتصاد الحالي تنذر بوجود ما يسمى (بالمرض الهولندي) ويتضمن بأن زيادة حجم المخصصات الاستهلاكية الجارية لابد أن تؤدي الى زيادة الطلب الكلي للاستهلاك وبوجود طاقة انتاجية معطلة فإن هذا الطلب سيؤدي الى استيراد متطلبات الاستهلاك المحلي من المخازن . وبما أن الدول النامية ومنها العراق يعاني من شحة موجوداتها من العملات الصعبة (عجز موازين المدفوعات) فإن ذلك يستطيع زيادة حجم المخصصات الاستهلاكية على حساب تراجع التخصيصات الاستثمارية . (جواد وعلي، 2008، ص9)

ثانياً :- تطور الضرائب في العراق

السياسة الضريبية في الاقتصاد العراقي لم تساهم مساهمة جادة في خفض معدلات التضخم التي عاشها الاقتصاد العراقي ولم تقوم بالدور المطلوب لها في دعم الاقتصاد العراقي بسبب تخلف الاجهزة الضريبية والتشريعات والتنظيمات التي تقوم عليها جباية الضرائب في العراق . ومن الجدول (3) يتمثل بواقع الضرائب في العراق الذي يتضح فيه حصيلة الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) من اجمالي الحصيلة الضريبية (1995 - 2010) . حيث بلغت متوسط نسبة مساهمة ايرادات الضرائب المباشرة في اجمالي الحصيلة الضريبية للمدة (1995 - 2002) بلغت (28.18%) وهي نسبة منخفضة وقد سجلت اعلى نسبة مساهمة حققتها خلال هذه المدة 2000 حيث بلغت (34.23%) من اجمالي الحصيلة الضريبية . ويرجع السبب هذا الارتفاع الى تزايد الالهمية النسبية للضرائب المباشرة وبالأخص ضريبة الدخل وذلك بعد تفعيل دور الضريبة لمواجهة الالغاء المالية المتزايدة في ظل انحسار الموارد المالية الاخرى.

اما بخصوص نسبة مساهمة الضرائب غير المباشرة الى اجمالي الحصيلة الضريبية مدة الدراسة (1005- 2010) وحسب الجدول بلغت نسبة مساهمتها للمدة (1995- 2002) (82.71%) وهي نسبة مرتفعة وسجلت اعلى نسبة مساهمة حققتها خلال المدة سنة 1995.

جدول (3) نسبة مساهمة إيرادات الضرائب (المباشر وغير المباشر) من اجمالي الحصيلة الضريبية للمدة (2010- 1995)

السنة	ايرادات الضرائب المباشرة (مليون دينار) 1	ايرادات الضرائب غير المباشرة (مليون دينار) 2	الحصيلة اجمالي الضريبة 3	نسبة المساهمة 3/1 %	نسبة المساهمة 3/2 %
1995	12197	40423	52620	32.18	76.82
1996	16645	45160	61805	26.93	73.07
1997	32548	92621	125169	26.00	74.0
1998	55640	147398	203038	27.40	72.6
1999	102975	224951	327996	31.40	68.6
2000	152282	292638	444920	34.23	65.77
2001	158531	376166	534697	29.65	70.35
2002	155737	429534	585271	26.61	73.39
2003	28447	27246	32348	—	—
2004	73613	81314	15427	47.51	52.49
2005	176844	290794	467638	37.82	62.18
2006	306872	282779	589651	52.04	47.96
2007	438931	662566	1101497	39.85	60.15
2008	579078	444672	1023750	56.56	43.44
2009	736119	1119475	1855594	39.67	60.33
2010	880262	1002818	18883080	46.75	53.22
متوسط المدة (2002-1995)				%28.18	%82.71
متوسط المدة (2010-1994)				%45.74	%54.26

المصدر :- وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة

*العمود(4,5) تم احتساب نسبة مساهمة إيرادات الضرائب المباشرة وغير المباشرة من اجمالي الحصيلة الضريبية من قبل الباحثة .

اما عام 1997 فبلغت النسبة (74.0%) مقارنة للعام 1996 ويرجع سبب هذا الارتفاع على أثر القرارات التي صدرت عام 1994 بشأن تشديد عقوبة التهرب الكمركي وماتبعه من غرامات مالية، بالإضافة الى توقيع مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) منذ عام 1996 التي ادت الى ارتفاع الحصيلة الضريبية .

اما المدة (2010-2004) سنلاحظ متوسط نسبة مساهمة إيرادات الضرائب المباشرة في اجمالي الحصيلة الضريبية هي (45.74%) وهي نسبة مرتفعة عن المدة الاولى والبالغة (28.18%) وذلك لارتفاع نسبة مساهمة الضرائب المباشرة وكانت اعلى نسبة مساهمة سجلتها خلال المدة الثانية بلغت (56.56%) في سنة 2008 .

اما بخصوص متوسط نسبة مساهمة حصيلة الضرائب غير المباشرة الى اجمالي الضريبة (54.26%) للمدة (2010 - 2004) وهي نسبة منخفضة عن المدة الاولى وذلك بسبب سعر الضريبة الكمركية المنخفض والبالغ 5% مع كثرة الاستثناءات من ضريبة اعادة الاعمار وكانت اعلى نسبة خلال المدة بلغت (62.18%) في عام 2005 وعام 2009 بلغت (60.33%).

ثالثاً:- تطور الرقم القياسي للأسعار في العراق

تعتبر إحصاءات الاسعار وارقامها القياسية من الاحصاءات الاقتصادية التي تهتم بها الدول المتقدمة والنامية فالتغيرات التي تطرأ على اسعار السلع والخدمات تعتبر من الامور المهمة التي تعكس التطورات في مستوى المعيشة وتساعد في اجراء البحوث والدراسات الاقتصادية والرقم القياسي للأسعار يعتبر مؤشر يعكس التغيرات النسبية في اسعار اهم السلع والخدمات التي يستهلكها الفرد من وقت لآخر مقارنة مع سنة معينة ثانية هي سنة الاساس.

لذا يعكس الرقم القياسي مقدار الزيادة في نفقات المعيشة الناشئة من تغير الاسعار اللازمة للحصول على نفس الكميات من السلع والخدمات في سنة الاساس . (الجبوري ، 1983، ص37).

ويبين الجدول (4) الواقع الاقتصادي العراقي الذي عاش مرحلة عدم استقرار في الاسعار (صعوداً ونزولاً) للأرقام القياسية للأسعار وفي عام 1995 بلغ الرقم القياسي 2672.9) ثم انخفض عام 1996 ليصل (2242.1) ويعتبر ادنى مستوى وسبب هذا الانخفاض هو تطبيق اتفاقيات النفط مقابل الغذاء عاد الارتفاع سنة 1997 وبلغ (2759.2) ليرتفع بشكل مستمر ليصل (12073.8) عام 2005، (18500.8) عام 2006 ليصل (24748.5) عام 2010 وسبب الارتفاع زيادة الانفاق الحكومي ودعم رواتب الموظفين

الجدول (4) الرقم القياسي للأسعار في العراقي للمدة (1995 - 2010)

الرقم القياسي للأسعار	السنة
2672.9	1995
2242.1	1996
2759.2	1997
3166.7	1998
3565.0	1999
3742.5	2000
4355.3	2001
5196.6	2002
6943.5	2003
8815.6	2004
12073.8	2005
18500.8	2006
24205.5	2007
24851.3	2008
24155.1	2009
42748.5	2010

المصدر :- الجهاز المركزي للإحصاء ، الارقام القياسية لأسعار المستهلك

رابعاً:- علاقة الانفاق الحكومي والضرائب بالرقم القياسي للأسعار في العراق

من خلال الاعتماد على البيانات المتاحة من وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب والجهاز المركزي للإحصاء للأرقام القياسية وباستخدام البرنامج (spss) منح تقدير النموذج القياسي.

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2$$

والتي تمثل معادلة الانحدار المتعدد حيث أن

Y = الرقم القياسي للأسعار

X_1 = قيمة الانفاق الكلي

X_2 = اجمالي الضرائب

ظهرت الجداول أدناه

Model summary

Model	R	R square	Adjusted R	Std. Error of theEstimate
1	.954	.910	.896	2961.178

ANOVA^b

Model	Sum of squares	df-	Mean Square	F	sig
Regression	1.15E+09	2	576542001.5	65.750	.000
Residual	1.14E+08	13	8768576.091	—	—
Total	1.27E+	15	—	—	—

Coefficients

Model	Unstandardized Coefficients		Standard Zed coefficients	t	sig
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	2669.079	1063.536	—	2.510	.026
(X_1) الانفاق الكلي	4.76 ² E-04	0.000	.730	5.147	0.000
(X_2) اجمالي الضرائب	2.05 ² E-03	0.002	.621	1.841	0.088

a Dependent variable: Y الرقم القياسي

نستنتج من الجداول:

$$Y = a + b_1X_1 + b_2X_2$$

$$Y = 2669.7 + 4.762 X_1 + 2.02 X_2$$

$$t = (2.510) (5.147) (1.841)$$

$$\text{Sig} = 0.026 (0.000) (0.088)$$

$$R = 0.954 \quad R^2 = 0.91 \quad R^{-2} = 0.895$$

$$F = 65.750 \quad \text{sig} = 0.000$$

ومن خلال نتائج الدالة اعلاه نلاحظ قيم معامل الارتباط الثلاثة وهي معامل الارتباط البسيط (R) الذي يبين قوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر حيث بلغ (0.954) بينما معامل التحديد R^2 (0.910) في حين يعني معامل التحديد المصحح R^{-2} (0.895) مما يعني بأن المتغير التفسيري (الرقم القياسي للأسعار) استطاع أن يشير (0.95) من التغيرات والانفاق الكلي المطلوب بينما (0.05) من متغيرات الرقم القياسي للأسعار تؤثر عليها متغيرات غير داخلية في الدالة (عشوائية).

وفيما يتعلق باختبار معنوية المعلمات المقدرة فيشير النموذج الى أن (X_1) والتي تمثل الانفاق الحكومي معنوية في تأثيرها على الرقم القياسي للأسعار حيث بلغت درجة المعنوية (0.000) وهي أقل من (0.05) اما في يخص (X_2) والذي يمثل الضرائب فأنها كانت غير معنوية بمعنى انها تمارس تأثير على الرقم القياسي ولكن تأثيرها غير مباشر حيث كانت معنوية (X_2) (0.088) وهي اكبر من (0.05).

كما تشير قيمة F المحسوبة (65.750) وهي اكبر من قيمة F الجدولية (3.8056) عند مستوى معنوي (0.05) ودرجات حرية (2.13) وعليه سوف نرفض الفرضية القائلة بأنه لا يوجد فروق دالة احصائية في المتغيرات التابعة (الانفاق الكلي واجمالي الضرائب) تعود للمتغير المستقل (الرقم القياسي) ومما يؤكد هذا القرار ان مستوى الدالة كان اصغر من 0.05 لمستوى الدالة المعتمد.

اما من حيث التحليل الاحصائي فأنا قيمة كل من (X_1, X_2) تشير الى مدى استجابة الرقم القياسي للأسعار للمتغيرات الحاصلة في كل من الانفاق الحكومي والضرائب حيث تشير قيمة ($b_1=4.762$) الى ان زيادة الرقم القياسي بمقدار (4.762) بمعنى ان السياسة الانفاقية كانت تؤثر تأثيراً كبيراً على الرقم القياسي للأسعار . اما فيما يتعلق بـ ($b_2=2.052$) فإنه يشير الى زيادة الضرائب بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار بمقدار (2.052) فيما يعني بالتالي بأنه السياسة الضريبية المتبعة لم تمارس تأثيرها السلبي على الاسعار في ظل انعدام الرقابة الحكومية على الاسعار فأنا اي زيادة في قيمة الضرائب سوف ينعكس بشكل ايجابي على الاسعار .

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

- 1- من خلال البيانات الخاصة بالرقم القياسي للأسعار تبين أن الرقم القياسي للأسعار قد ارتفع من (2672.9) عام 1995 ليصل الى (24748.5) عام 2010 مما يدل على ارتفاع مستويات التضخم في العراق بشكل واضح.
- 2- بينت الأرقام الخاصة بالإنفاق الحكومي بأن نسبة الانفاق الاستهلاكي الى الانفاق الكلي بلغت (78.2%) عام 2010 قياساً بنسبة الانفاق الاستثماري الى الانفاق الكلي بلغت (21.1) اي الانفاق الاستهلاكي يشكل النسبة العظمى .
- 3- أظهر البحث بأن كل من الانفاق الحكومي والضرائب نسبة حوالي 95% من التغيرات الحاصلة في الرقم القياسي للأسعار في العراق.
- 4- تبين من خلال قيمة F (65.750) بان النموذج المستخدم في قياس تأثير كل من الانفاق الحكومي والضرائب يصلح لعملية التنبؤ والتخطيط للمستقبل.
- 5- اشارت نتائج التحليل بأن الانفاق الحكومي يمارس تأثيراً معنوياً على الرقم القياسي حيث بلغت قيمة t المحسنة (5.147) وهي اكبر من قيمتها الجدولية لمستوى معنوية 0.05 ، 0.01 في الوقت التي لا تمارس فيه الضرائب ذات التأثير حيث كانت قيمة t (1.841) .
- 6- بينت الدراسة بأن زيادة الانفاق الحكومي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الاسعار بمقدار (4.7).
- 7- وعلى نفس المنوال فأن زيادة الضرائب بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى زيادة الاسعار بمقدار (2.0) وهي نتيجة تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية في ظل غياب سيطرة الدولة على الاسعار.

ثانياً:- التوصيات

- 1- نظراً لأهمية استخدام الاحصائيات فأن الدراسة توصي بضرورة الاهتمام بالأساليب الكمية والرياضية في دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية .
- 2- ضرورة التخطيط باتجاه خفض الانفاق الحكومي الاستهلاكي وزيادة الانفاق الاستثماري لأن ذلك من شأنه ان يحد من ظاهرة ارتفاع الاسعار .
- 3- نظراً لما تمارسه الضرائب (المباشرة وغير المباشرة) على الرقم القياسي للأسعار فأن الدراسة توصي بضرورة قيام الجهات ذات العلاقة بتحسين وتطوير النظام الضريبي في العراق .
- 4- نظراً للتأثير الكبير لكل من الانفاق الحكومي والضرائب على الاسعار فأن الدراسة توصي بضرورة وضع الخطط والبرامج وبالشكل الذي يساهم في تحقيق الانفاق الحكومي أولاً والضرائب ثانياً على الرقم القياسي للأسعار .
- 5- العمل باتجاه زيادة الضرائب المباشرة على حساب الضرائب الغير مباشرة لأن ذلك من شأنه أن يحد من ظاهرة التضخم.

المصادر العربية

- 1- ابو صالح ، محمد صبحي ، مبادئ الاحصاء، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2007.
- 2- آل علي، رضا صاحب ابو احمد، المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2002، ص¹⁶⁹.
- 3- الجبوري، عصام محمد عبد الرضا، دراسة قياسية للتضخم والعوامل المؤثرة في العراق للفترة (1963- 1973) ، ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد.
- 4- الجمل ، هاشم مصطفى، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر، 2007، ص¹⁸².
- 5- الجنابي ، طاهر، اساسيات المالية العامة ، دار الوثائق، بغداد، 1995، ص¹⁷⁶.
- 6- الخطيب، خالد ، الضريبة على الدخل (اصول محاسبتها في الاردن)، زهران، للنشر والتوزيع ، عمان، 1992، ص³.
- 7- العلي ، عادل فليح، المالية العامة والتشريع المالي، الدار الجامعية ، الموصل، 2002، ص³⁶.
- 8- الكرعاوي، حسين علي عبد، 2010، تحليل واقع السياسة الضريبية في الاقتصاد العراقي وسبل النهوض للمدة (1970-2008) ماجستير علوم اقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة.
- 9- المشهداني، محمود حسين، محمد ماجد الدليمي، من طرق الاحصاء، مطبعة بغداد ، 1985.
- 10- حشيش، عادل احمد، التشريع الضريبي المصري، مؤسسة الثقافة الجامعة، الاسكندرية، 1984، ص¹⁶⁴.
- 11- بركات ، عبد الكريم صادق وآخرون ، المالية العامة، الدار الجامعية ، مصر، 1986، ص⁶¹.
- 12- داود ، حسام علي، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر، عمان ، 2010، ص¹⁴².
- 13- عناية، غازي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، عمان، 1998 ، ص⁴⁰.
- 14- محرز ، محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2005، ص⁶⁷.

- المصادر الاجنبية

- 1- S. Nimeiri – Taxation and Economic development a case study of the sudan, 1974.
- 2- Mithqni , Modern public finance, Theory and practice , Himalaya House, new york, 1998, p²².

- مواقع الانترنت

- WWW.e.Campus- ufc-dz//course/--/ htm
- WWW.drzidan.com
- WWW.Faculty.mu.edusa>
- WWW.mof.gov.iq>Research And studies.
- www.imnig/news/views.- افانون موازنة العراق (2010- 2009) على الموقع اعلاه

- المجلات المنشورات

- الجهاز المركزي للإحصاء ، الارقام القياسية لأسعار المستهلك 2010-2011، ص⁶⁷¹.
- وزارة المالية ، الهيئة العامة للضرائب ، قسم التخطيط والمتابعة .
- جواد سرمد وآخرون، سياسة الاصلاح في الموازنة العامة، وزارة المالية ، الدائرة الاقتصادية، 2008، ص⁹.